

استفتاء كردستان وتحديات إعلان الدولة

(الدبلوماسية، العدد 259-260، سبتمبر/ أكتوبر 2017)

د. نورهان الشيخ

أثار قرار رئاسة إقليم كردستان مطلع يونيو تنظيم استفتاء حول الاستقلال في 25 سبتمبر، المخاوف من أن يضيف الأمر مزيداً من التعقيدات لمنطقة الشرق الأوسط التي تعترضها الصراعات والاضطرابات. فالقضية الكردية ليست شأنًا عراقيًا فحسب ولكنها تمس وحدة وسلامة تركيا وإيران وسوريا حيث تحتضن الدول الأربع الغالبية العظمى من الأكراد رغم اختلاف وضعهم فيها، فهم أربابيين في تركيا، وشركاء في الحكم في العراق، وأقلية متمتعة بحقوقها إلى حد ما في سوريا وإيران.

ومن الواضح أن هناك إرادة سياسية لدى حكومة أربيل لتنظيم الاستفتاء الذي من المتوقع أن تأتي نتائجه لصالح الاستقلال، خاصة بعد الدور القوي الذي لعبته القوات الكردية في هزيمة داعش في العراق وسوريا وتطلعها لحصاد كفاحها. إلا إنه لن يؤدي إلى الاستقلال الفوري كما حدث في حالة كوسوفو، وسيكون على الأرجح مجرد خطوة أولية لتحسين الوضع التفاوضي للأكراد مع بغداد، لاستمرار تمتعهم بامتيازاتهم في إطار النظام العراقي القائم، أو لأخذ الشرعية للمطالبة بالاستقلال في وقت لاحق. وتتوقف الخطوات التالية على البيئة الدولية والإقليمية التي تبدو مقاومة للاستقلال الكامل للإقليم. وهو ما أكده هوشيار زيباري، الحليف القوي لرئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسعود برزاني، يوم 9 يونيو حين أشار إلى أن التصويت المتوقع بنعم في الاستفتاء على استقلال الأكراد سيعزز موقف إقليم كردستان العراق في المفاوضات مع بغداد لكنه "لن يؤدي إلى الانفصال عن العراق بشكل تلقائي .. نحن لا نتحدث عن الاستقلال .. نحن نتحدث عن استفتاء".

يدعم هذا الطرح مجموعة من العوامل، أولها عدم التوافق الكردي الكامل حول الاستفتاء، فعلى حين يؤيد الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني والمسيطر

على حكومة الإقليم في إربيل وكذلك على دهبوك الاستفتاء كخطوة للاستقلال، يبدو "الإتحاد الوطني الكردستاني" و"حركة التغيير" المعارضة فى السليمانية ليست متحمسة كثيراً للاستفتاء. فقد أكد إسماعيل صابر عضو المجلس العام لحركة التغيير، أن الأرضية فى إقليم كردستان غير ممهدة لإجراء الاستفتاء الشعبى لتقرير المصير فى المرحلة الراهنة بسبب ملف المناطق المتنازع عليها، وكذلك المشاكل العالقة داخل الإقليم، و"أن حركة التغيير لديها ملاحظات على الاستفتاء، حتى وأن اتفقت مع الديمقراطى الكردستاني لاستئناف عمل البرلمان الكردستاني". وأكد القيادى البارز فى حركة التغيير، قادر الحاج على، إن هناك شكوك جديّة فى استخدام القادة الكرد ورقة الاستفتاء كورقة ضغط على بغداد وأنقرة وطهران لنيل "مكاسب شخصية وحزبية"، على حد تعبيره. واستحضر الخبرة السابقة فى هذا الإطار قائلاً: "لقد أجرى الساسة الكرد فى عام 2005 استفتاء واستخدموا نتيجته فيما بعد كورقة ضغط على الحاكم المدينى الأمريكى بول بريمر لاستلام مليار ونصف مليار دولار من أموال النفط مقابل الغذاء". يذكر أن حركة التغيير لم تشارك فى أى من الاجتماعات واللقاءات الخاصة بإجراء استفتاء فى كردستان، ويؤكد قياديو الحركة على أن الاستفتاء مسألة وطنية ويجب أن يتم إقرارها من قبل برلمان كردستان بجميع أحزابها، لا أن تأخذ طابعاً حزبياً أو شخصياً.

ثانيها، رفض الحكومة العراقية استقلال الإقليم حيث أكد رئيس الوزراء العراقى، حيدر العبادى، أن الاستفتاء فى إقليم كردستان العراق غير دستورى وغير شرعى ولن نتعامل معه. وتعتبر الحكومة العراقية الاستفتاء خطوة لتفتيت العراق وتقسيمه إلى دويلات، إلى جانب الاحتياطات النفطية الهامة به والتى بلغت وفق إحدى التقديرات إلى 40 - 45 مليار برميل، ووجود مناطق عدة متنازع عليها أهمها مدينة كركوك الغنية بالنفط. ولكن لن تستطيع بغداد استخدام القوة للحيلولة دون استقلال كردستان حال اتخاذ خطوات جادة نحو ذلك نتيجة قوة القوات الكردية وامتلاكها للخبرة القتالية العالية والكفاءة والتسليح والموارد المالية الكافية، ولأن القوى الدولية الداعمة للأكراد وفى مقدمتها واشنطن لن تسمح للعراق بهذا.

ثالثها، رفض القوى الإقليمية الرئيسية لاستقلال الأقليم. فتركيا رغم علاقاتها القوية بالإقليم فإنها لن تقبل بأى حال من الأحوال استقلاله وتصف ذلك بـ"الخطأ الفادح"، لأن فى ذلك تشجيعاً للأكراد داخلها (14 - 20 مليون نسمة)، على الاستقلال وتحقيق حلم الدولة الكردية الكبرى. ورغم أن تركيا تدخلت عسكرياً من قبل فى إقليم كردستان لملاحقة حزب العمال الكردستانى الكردى، فإنه لا يمكن تصور قمعها لاستقلال الأقليم باستخدام القوة. وغالباً ما تستخدم الضغوط الاقتصادية القوية للضغط على الأقليم. فهناك أكثر من 500 شركة تركية تعمل فى الأقليم كما تبلغ حجم التجارة بين تركيا وكردستان 10مليار دولار. وتعد تركيا المنفذ الرئيسى لصادرات كردستان من النفط، والتي تبلغ أكثر من مليون برميل يومياً، عبر الخطّ التركيّ القائم حالياً بين الإقليم وميناء جيهان التركي. ومن ثم فإن أى ضغوطات اقتصادية من تركيا ستكون موجعة بالنسبة لكردستان. ويظل بديل استخدام القوة المسلحة مطروحاً إذا فشلت الضغوط الاقتصادية فى عرقلة تقدم كردستان نحو الاستقلال.

كذلك تعارض إيران إجراء الاستفتاء حول استقلال كردستان وترى أن الاستفتاء يمكن أن يؤدي فقط إلى مشاكل جديدة" فى المنطقة. لاعتبارات عدة أهمها الخوف من صدى ذلك على الداخل الإيرانى حيث يوجد فى إيران أقلية كردية (8 مليون نسمة). وشهدت إيران صدمات متفرقة بين قواتها الأمنية والأكراد بها. ومن مصلحة إيران الحفاظ على وحدة العراق الذى ترتبط معه بعلاقات استراتيجية هامة. ورغم التهديدات الإيرانية لإقليم كردستان العراق وللمعارضة الكردية الإيرانية التى تتخذ من كردستان مقراً لها، إلا إنها ليست فى وضع يسمح لها بالتدخل عسكرياً فى الأقليم.

وسوف يدعم هذا من التفاهم والتنسيق الاستراتيجى بين طهران وبغداد، وقد يدفع إلى تفاهمات تركية مع الطرفين نظراً للتهديد المشترك الذى يمثله استقلال كردستان على الأطراف الثلاثة.

رابعها، أن القوى الدولية لا تبدو على استعداد للاعتراف باستقلال كردستان على النمط الكوسوفى. ويظل الموقف الأمريكى هو الأكثر جدلاً حيث تدعم واشنطن الأكراد وتقوم بتسليحهم فى سوريا والعراق فى إطار الحرب على داعش، وتعترف بـ«التطلعات

المشروعة» لمواطني كردستان العراق. ويعتبر الاستفتاء خطوة هامة لمشروعها في العراق والمنطقة، كما تطمح واشنطن في أن تكون كردستان قاعدة عسكرية لها، وشوكة للضغط على تركيا والحكومة العراقية عند الحاجة. الأمر الذي يثير حفيظة حليفها تركيا وتبدى الأخيرة احتجاجا على السياسة الأمريكية. ومن ثم فإن اعتراف صريح وسريع من جانب واشنطن باستقلال كردستان سيؤدي إلى الإضرار البالغ بالتحالف الأمريكي التركي الذي يمر بأزمة منذ المحاولة الانقلابية في تركيا. ولذا فإن الدعم الأمريكي للأكراد يأتي على استحياء. وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا حيث عبر وزير الخارجية الألماني عن مخاوف أوروبية من تداعيات الاستفتاء، مشيراً إلى أن بلاده «تحذر من اتخاذ خطوات أحادية الجانب في هذه القضية، وقد تؤدي إلى تفاقم الموقف الصعب والمضطرب أصلاً في أربيل وبغداد». «وتعد ألمانيا شريك رئيسي لأكراد العراق وتدعمهم بالأسلحة والتدريب حيث يتمركز نحو 130 جندياً ألمانيا في أربيل لتدريب قوات «البشمركة» الكردية.

وفيما يتعلق بروسيا، فإنه لا يمكن لموسكو التي تمسكت بحق تقرير المصير للقرم أن تعارض الاستفتاء ونتائجه، خاصة مع علاقاتها الجيدة بالأكراد، والتي كانت محور جدل وامتعض من جانب تركيا في فترات سابقة. في هذا السياق يبدو خيار دفع الحوار والمفاوضات بين كردستان والحكومة العراقية بمشاركة القوى الدولية والإقليمية هو البديل الأمثل لموسكو، ويتضمن ذلك حكم ذاتي واسع النطاق لكردستان العراق، وبلورة تصور بشأن أكراد سوريا والمناطق التي يسيطرون عليها. ويقضى ذلك تحرك مبكر وتنسيق مع كل من تركيا وإيران والعراق التي تمثل الأطراف المباشرة المعنية.